

«حقوق الإنسان» تستقبل الشكاوى إلكترونياً

أعلن رئيس لجنة حقوق الإنسان النائب عادل الدمخي عن بدء اللجنة باستقبال الشكاوى من خلال إيميل اللجنة الإلكتروني، لافتاً إلى أن هذه الخطوة من شأنها التسهيل على الجميع التواصل مع اللجنة لإيصال صوتهم. وبين الدمخي في تصريح أن البدء في استقبال الشكاوى من خلال الإيميل سوف يسهل عملية الاستقبال من أصحابها، موضحاً أنه

يفترض بالشكاوى المقدمة أن تشمل جميع البيانات الرسمية لصاحبها من رقم مدني وعنوان سكن وغيرها، بالإضافة إلى جميع المستندات والإثباتات التي تدعم الشكاوى المقدمة. وذكر أن اللجنة سوف تتعامل مع جميع الشكاوى التي ترد على هذا الإيميل بالشكل الرسمي وستقوم بالإجراءات المتبعة حياله.

سحبت تقرير التقاعد المبكر بفارق صوت

«المالية» توافق على الإذن للحكومة بالاقتراض من الأسواق المحلية والعالمية



• جانب من اجتماع اللجنة المالية

وافقت لجنة المالية البرلمانية في اجتماعها أمس بأغلبية الحضور على مشروع قانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية ورفع سقف الاقتراض إلى 25 مليار دينار ومد فترة الاقتراض إلى 30 سنة. كما وافقت اللجنة بالأغلبية على سحب التقريرين الخاصين بالتقاعد المبكر وخفض الفائدة على قروض المتقاعدين لمزيد من الدراسة بواسطة شركة عالمية. وأوضح رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد أن اللجنة وافقت بأغلبية أعضائها على الطلب المقدم من الحكومة بشأن مشروع قانون السماح برفع سقف الدين والاقتراض من الأسواق الخارجية والمحلية إلى 25 مليار دينار وزيادة فترة الاقتراض إلى 30 عاماً، وسترفعه إلى المجلس للتصويت عليه.

وأضاف خورشيد أن اللجنة درست الأمر من جميع أبعاده وناقشت في اجتماعها الطلب مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي وشرحا وجهة نظرهما في هذا الموضوع. من جانب آخر قال خورشيد إن اللجنة وافقت بالأغلبية على سحب التقريرين الثاني والخامس عشر المتعلق أحدهما بموضوع التأمينات الاجتماعية بشأن خفض نسبة الفائدة المستحقة على قروض المتقاعدين «الاستبدال» من 6.5% إلى 3%، والتقرير الآخر متعلق بالتقاعد المبكر.

وبيّن أنه قد سحب التقريرين بسبب تكليف مكتب المجلس شركة أجنبية بمحايدة وضع دراسة متكاملة حول هذا الموضوع على أن يتم إنجاز التقرير في مدة لا تتجاوز الشهر ونصف الشهر من تاريخ توقيع هذا العقد.

وقال: «كما تعلمون نحن لا نق في الأرقام التي تقدمها الحكومة ممثلة في التأمينات الاجتماعية ولذلك كلفنا الشركة بدراسة الوضع وبعدها سنعديه إلى المجلس للتصويت عليه بشكل نهائي» معرباً عن أسفه بسبب أن الموافقة السابقة جاءت من دون مراجعة البيانات ولا الأرقام بشكل دقيق». وذكر خورشيد أن اللجنة استعانت بتقرير من صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالجوانب المالية للدولة للاستفادة من خبراته وإمكانياته.

وأضاف: «أبنا ضرورة وجود شركة محايدة وأن نتأني في اتخاذ القرار لناخذ الرأي النهائي منها في خفض سن التقاعد بحيث يكون

• جانب من اجتماع اللجنة المالية

• الحكومة طلبت رفع سقف الدين إلى 25 مليار دينار وزيادة مدته لـ 30 عاماً

الانقضاء الماضي وسبق أن طرح طلب السحب وسقط هذا الطلب كما أن الكثير من المواطنين ينتظرون هذه القوانين وبالتالي لا يجوز السحب. وأضاف عاشور «كنت أتمنى أن يأتي قرار السحب من الحكومة وليس من أعضاء مجلس الأمة خصوصاً أن هناك طلباً نيابياً من أكثر من 40 نائباً لمناقشة هذا الموضوع المهم».

وأكد عاشور أن قرار سحب المقترحين ليس في مصلحة مجلس الأمة فنحن نحتاج إلى إنجاز وهذا الإنجاز لا بد أن يكون لصالح المواطن كما أن مبررات الجهات الحكومية ضعيفة.

وأستغرب عاشور أن تحيل الحكومة المواطن للتقاعد بالإجبار قبل إكمال سن الستين وفي الوقت نفسه ترفض قانون التقاعد المبكر، مشيراً إلى أن من يرغب في الاستمرار في العمل من المديرين والمحققين والمهندسين وغيرهم تتم إحالتهم للتقاعد في سن فوق الخمسين وفي المقابل ترفض الحكومة

وتخفيض الفائدة على قروض التأمينات. واستغرب عاشور قيام بعض أعضاء اللجنة بتقديم طلب على بند ما يستجد من أعمال لسحب تقرير اللجنة بشأن خفض سن التقاعد والغاء فوائده المتقاعدين للمرة الثانية بعد رفضه والموافقة عليه بأغلبية 4 أعضاء واعتراض 3.

وأكد عاشور أنه على كل نائب تحمل مسؤولياته في جلسة المجلس وأن يتخذوا موقفاً من طلب سحب تقرير اللجنة بشأن خفض سن التقاعد والغاء فوائده قروض المواطنين برفض هذا الطلب.

وأكد عاشور أنه اعترض على فتح دياراً يعطونه له في التقاعد، مشيراً إلى أنه يجب مراعاة ما أوتنا عليه أمام الله والشعب الكويتي لحماية المتقاعدين الجدد في المستقبل بأن نوفر لهم العيش الآمن والحياة الكريمة. من جانبه طلب مقرر اللجنة النائب صالح عاشور نواب المجلس بضرورة عدم الموافقة على قرار سحب التقريرين الخاصين بخفض سن التقاعد

للمرأة 20 سنة والرجل 25 سنة خدمة».

وقال: «لا أحد يزايد علينا أمام الشعب الكويتي ونحن اليوم أمام أرقام علينا التحقق منها ولا نق بالأرقام التي تقدمها التأمينات الاجتماعية والخاصة بوجود عجز اكتوبري».

وأضاف «أنتي اليوم لا أدافع ولا أمانع ولا أعتز ولا أوافق إلا بعد أن تصلني الأرقام الحقيقية من الشركة المحايدة التي سيكون لها الحق أن تدخل على جميع أرقام التأمينات الاجتماعية وترفع تقريراً متكاملًا».

وأكد خورشيد أهمية مراعاة مصلحة جيل من الممكن ألا يجد ديناراً يعطونه له في التقاعد، مشيراً إلى أنه يجب مراعاة ما أوتنا عليه أمام الله والشعب الكويتي لحماية المتقاعدين الجدد في المستقبل بأن نوفر لهم العيش الآمن والحياة الكريمة.

من جانبه طلب مقرر اللجنة النائب صالح عاشور نواب المجلس بضرورة عدم الموافقة على قرار سحب التقريرين الخاصين بخفض سن التقاعد

طالب الحكومة بتقديم الأرقام الحقيقية عن الصندوق السيادي

العدساني: ليس لدينا عجز... بل 20 مليار دينار أرباحاً محتجزة لدى الجهات الحكومية

لسد العجز فقط؛ مؤكداً عدم صحة وجود عجز حقيقي مطالباً الحكومة بتوضيح كيفية صرف القرض، قيمة الفوائد على هذه السندات والقروض.

وطالب الحكومة بإظهار الأرقام الحقيقية وتقديمها إلى اللجنة المالية قبل التصويت بالنسبة للصندوق السيادي واستثمارات الدولة بشكل عام.

وتعهد العدساني بالعمل على الإثبات بالدليل والبرهان والأرقام أن الكويت لا تحتاج إلى قرض في حال أدرج القانون على جدول أعمال المجلس، مشيراً إلى أنه بالإمكان تعديل لوائح صندوق احتياطي الأجيال القادمة بحيث يتم تحويل جزء منه لميزانية الدولة في حال كان هناك عجز حقيقي.

أكد النائب رياض العدساني أنه أعد تقريراً عن الإيرادات العامة للدولة سواء النفطية أو غيرها إضافة إلى مصاريف الدولة واتضح أنه ليس هناك عجزات مالية تستدعي اللجوء إلى الاقتراض.

وأضاف أنه لا يوجد لدينا عجز بل لدينا 20 مليار دينار أرباحاً محتجزة لدى الجهات الحكومية ويفترض أن تتم إحالتها إلى الميزانية العامة.

وقال «يفترض أن تقدم الحكومة الأرقام الحقيقية عن الصندوق السيادي إلى اللجنة المالية والذي أعتقد أنه أكثر من 600 مليار دولار وليس كما تدعي الحكومة بأنه نحو 435 مليار دولار». وتساءل هل ذكرت الحكومة الأوامر التشغيلية والمصاريف أم اكتفت بإعلان رغبتها في الاقتراض

للشركة رغم عدم التزامها بالعقد.

وأكد المطيري أن التطاول على المال العام وعض النظر من بعض الوزراء على شركات بعينها يجب أن يتوقف مطالباً بتطبيق القانون والتعامل بمسطرة واحدة مع جميع المقاولين مشيراً إلى أنه سيتدرج باستخدام الأدوات الدستورية، وإن لم يرد الوزير على سؤالنا البرلماني



• رياض العدساني



• مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس مجلس الشورى القطري

رؤساء المجالس التشريعية الخليجية وصلوا إلى البلاد

وصل رئيس البرلمان العربي مشعل السلمي إلى البلاد أمس لحضور الاجتماع الحادي عشر لرؤساء المجالس التشريعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما وصل رئيس مجلس الشورى القطري أحمد آل محمود ومجلس النواب البحريني أحمد الملا والوفود المرافقة لهم إلى البلاد، وكان في استقبالهم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه عيسى الكندري ورؤساء بعثة الشرف النواب صلاح خورشيد وراكسان التصف.

اعتمدت الجداول الانتخابية الحالية ومددت «مؤتة البلدي» 4 أشهر «المرافق» رفعت تعديلات الانتخابات البلدية إلى المجلس بصفة الاستعجال



• أثناء اجتماع لجنة المرافق العامة

جديد أو لمدة 4 أشهر كحد أقصى، مشدداً على عدم قبول «المرافق» بتعديل عمل اللجنة المؤقتة بالبلدي خاصة وأننا مقبلون على العطلة الصيفية وشهر رمضان المبارك.

وقال فهاد إن اللجنة حملت وزير البلدية المسؤولية بأن المرسوم الخاص بتحديد الدوائر يجب أن يكون قائماً على العدالة وعدم المحاباة لأي مكون من المكونات الموجودة حتى لا نخلق صراعاً شعبياً من خلال هذه الدوائر التي تحدد من خلال مرسوم.

وأضاف «سبق أن حذرنا الحكومة من أي التقاف على الإرادة الشعبية فيما يخص انتخابات المجلس البلدي»، معتبراً أنه بعد حل المجلس البلدي واستقالة أعضائه المعيين كان البطء والتأخير من الحكومة والتعذر باستقلالها.

وتمنى فهاد على الحكومة الاستعجال بإجراء انتخابات المجلس البلدي، وتحمل مسؤولياتها في هذا الجانب.

وافقت لجنة المرافق العامة خلال اجتماعها أمس على مشروع قانون تعديل القانون رقم 33 لسنة 2016 بشأن انتخابات المجلس البلدي، ورفعته إلى مجلس الأمة بصفة الاستعجال.

وقال رئيس اللجنة النائب عبد الله فهاد إن الحكومة استجابت لمطالب اللجنة وقدمت تعديلاً على القانون من 4 مواد وناقشتها اللجنة بحضور وزير البلدية حسام الرومي وبعض القياديين وممثلين عن إدارة شؤون الانتخابات.

وأوضح فهاد أن المادة الأولى من التعديل المقدم هو أن يتم اعتماد الجداول الانتخابية الموجودة حالياً، فيما تشير المادة الثانية إلى تعيين 6 أعضاء في المجلس البلدي بشرط حصولهم على مؤهل جامعي، وأن يكون لكل ناخب صوت واحد في اختيار ممثله في «البلدي».

وبيّن أن هناك تعديلاً يقضي بتعديل عمل اللجنة المؤقتة التي تقوم بأعمال المجلس لحين انتخاب مجلس بلدي

الدقباسي: ضرورة مناقشة تقرير خفض سن التقاعد وتخفيض فائدة الاقتراض

سن التقاعد وتخفيض فائدة الاقتراض

وانه لن يكل أو يمل من توجيه نداء لكل أعضاء المجلس لتتمكن من توفير فرص عمل لعشرات الآلاف من الشباب والشابات ونحمي موظفي الدولة من استقطاع رواتبهم. و شدد على أنه ليس من أنصار الصدام ولكنه من أنصار المرونة السباسبية للوصول إلى إنجازات ولايليق حرمان الأمة من طموحاتها وأمانها في اقرار قوانين مهمة تعالج مشكلاتها.

ثم التعديل عليه بعد ذلك في المداولة الثانية». وأكد الدقباسي تسكبه بمناقشة التقرير في المداولة الأولى وأنه يقف مع الحكومة في خندق واحد لخدمة الكويت، معتبراً أن سحب التقرير يحرم النواب من حق إبداء الرأي ويجعل ذلك محصوراً في اللجنة المالية والجهات التي تستعين فيها.

وقال «حققتنا أن تكون هناك مناقشة

طالب النائب علي الدقباسي بإتاحة الفرصة للنواب لمناقشة تقرير خفض سن التقاعد وتخفيض فائدة الاقتراض من التأمينات وأن يأخذ العامة بجلستة المجلس لرصد رغبات واقتراحات النواب.

وقال الدقباسي «انتنا مع المصلحة العامة للدولة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية لكن لا يمتنع ذلك مناقشة التقرير وإقراره في المداولة الأولى

المطيري: الروضان يتحمل مسؤولية تأخير مشروع الشدايدية الصناعية

ويقدم تبريراً منطقياً لعدم تسليم المشروع حتى هذه اللحظة رغم مضي فترة طويلة على تاريخ تسليم المشروع فإنتنا لن نتردد اطلاقاً في استخدام أدواتنا الدستورية التي كلفها لنا الدستور انتصاراً للمال العام وللعدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع معلنا عن تقديم طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في هذا الامر.

للشركة رغم عدم التزامها بالعقد. وأكد المطيري أن التطاول على المال العام وعض النظر من بعض الوزراء على شركات بعينها يجب أن يتوقف مطالباً بتطبيق القانون والتعامل بمسطرة واحدة مع جميع المقاولين مشيراً إلى أنه سيتدرج باستخدام الأدوات الدستورية، وإن لم يرد الوزير على سؤالنا البرلماني

المشروع متعترفاً في مشروع الوفرة والبدء التابعين لوزارة الأشغال، وما قيمة الأوامر التغييرية للمشروع والسؤال الأكثر إلحاحاً متى يتم تسليم المشروع لهيئة الصناعة لأن المماطلة من قبل المقاول تجاوزت الحد المعقول ومن غير المنطقي أن يعهد إليه المشروع وهو متعتر في وزارة أخرى والمفارقة أن هيئة الصناعة صرفت دفعات مالية كبيرة

إلى الآن الأمر الذي يثار حوله علامات الاستفهام والريبة رغم أن تقارير ديوان المحاسبة أكدت على هذه المخالفات الجسيمة. وقال المطيري أنه وجه سؤالاً برلمانياً للوزير بشأن المشروع الذي بلغت قيمته أكثر من 84 مليون دينار مستفسراً عن مراحل المشروع التي تم إنجازها وما صحة أن المقاول الذي أوكل إليه

حمل النائب ماجد المطيري، وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، المسؤولية كاملة بشأن عدم التزام شركات معينة بالعقود التي تبرمها مع الوزارة مستغرباً التأخر في تاريخ تسليم مشروع تصميم وتنفيذ وإنجاز وصيانة البنية التحتية لمشروع الشدايدية الصناعية الذي وقعتة الهيئة العامة للصناعة مع إحدى الشركات والتي لم تسلم المشروع



• ماجد المطيري